إضراب وطني في قطاع النقل العمومي

اتهموا بوليف بإقصائهم وصم آذانه عن تأهيل القطاع ورفضوا وضع السائق في قفص الاتهام 3

annahar al maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة
www. annahar.ma annahar30@gmail.com
* مدير النشر: عبد الحكيم بديع * العدد: 4121 * الثلاثاء 14 نونبر 2017 * السنة الرابعة عشر * رقم الإيداع القانوني 84/2002 * الثمن 4 دراهم

مجلس وطني ساخن للعدالة والتنمية للحسم في ولاية ثالثة لبنكيران

تيار الوزراء وتيار "الولاية الثالثة" يتطاحنان وقانون الأحزاب عقبة في وجه زعيم الحزب

■ لكبير بن لكريم

كشفت مصادر سياسية أن حزب العدالة والتنمية سيعقد دورة المجلس الوطني للحزب، يومي السبت والأحد 25 و26 من الشهر الجاري، وستشهد صراعا وتطاحنا بين تيارين من قياديي العدالة والتنمية تيار المساند والمؤيد لولاية ثالثة لعبد الإله بنكيران وتيار الوزراء والرافضين لولايته الثالثة.

وأكدت مصادرنا أن دورة المجلس الوطني ستكون بمثابة ورقة عبور لكل الأطراف، سواء ما يسمى بتيار الوزراء أو تيار "الولاية الثالثة" الداعم لبنكيران، حيث من المنتظر أن يحسم برلمان الحزب في النقط الخلافية التي يحيل على وضعها يوميا حزب العدالة والتنمية، وخصوصا المتعلقة بالولاية الثالثة.

وأضافت مصادرنا أن الأمانة العامة لحزب "العدالة والتنمية"، استمرت بدورية استثنائية في لقائها الثاني ضمن سلسلة لقاءاتها التي تعقدها استعدادا للمؤتمر الوطني المقبل المنتظر عقده في الأشهر القريبة، والتي تدارست المشاريع المرفوعة من اللجنة التحضيرية، وخاصة مسطرة انتخاب الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة التي لا تزال تثير جدلا واسعا بين قيادات الحزب بين مؤيد لعودة بنكيران من أجل الولاية الثالثة ومسطرة انتخاب أعضاء المجلس الوطني، كما تدارس مشاريع التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي للحزب.

وتبين أن عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، غاب للمرة الثانية عن الاجتماع الذي عقدته الأمانة العامة للحزب، مساء السبت، من أجل مناقشة عدد من القضايا المختلف حولها داخل الحزب. وفيما كان "زعيم المصباح" قد برر غيابه عن الاجتماع الأول للأمانة العامة للحزب، يوم الخميس المنصرم بسبب وفاة أحد أقاربه خارج المغرب، فإنه لم يقدم تبريرات أو أعذارا عن غيابه عن اجتماع السبت الذي ترأسه بالنيابة سليمان العمراني، والذي يأتي بعد سلسلة من الوساطات التي قادتها أعضاء في الأمانة العامة بين بنكيران ومعارضي الولاية الثالثة. كما يأتي اجتماع الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، المنعقد، يوم السبت 11 نونبر، وفق ما جاء في بلاغ الحزب، في إطار سلسلة الاجتماعات الطارئة التي تهدف إلى اعتماد أشغال اللجنة التحضيرية في أفق رفعها المجلس الوطني للحزب المنتظر أن ينعقد يومي السبت والأحد 25 و26 من الشهر الجاري. واعتمد الاجتماع برمجة زمنية لمختلف القضايا ذات الصلة بالإعداد للمؤتمر كما تدارس اللقاء عددا من المشاريع المرفوعة للأمانة العامة من اللجنة التحضيرية وخاصة مسطرة انتخاب الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة ومسطرة انتخاب أعضاء المجلس الوطني، كما تدارس مشاريع التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي للحزب. واعتبر بلاغ الأمانة العامة، الموقع من طرف سليمان العمراني، أن أشغال اللقاء تميزت بدرجة عالية من المسؤولية والتفاعل الموضوعي، حيث تمكنت الأمانة العامة من البت في كل نقاط جدول الأعمال المبرمجة للقاء، وستواصل اجتماعاتها في بحر الأسبوع المقبل من أجل البت في عدد من القضايا الأخرى.

وكشفت مصادر متخصصة أن دعاة الولاية الثالثة لعبد الإله بنكيران، الأمين العام للعدالة والتنمية، سيصطدمون بقانون الأحزاب السياسية، الذي يضع شروطا مسطرية معقدة من أجل تعديل القانون الأساسي، ويحتاج الزعيم الإسلامي إلى مصادقة المؤتمر العام للحزب على تعديل المادة التي تسمح بتولي الأمانة العامة لأكثر من ولايتين، غير أن الآجال القانونية للتصريح لدى الداخلية بكل تغيير تجعل المؤتمر [illegible] مما يجعل من المستحيل انتخاب بنكيران أمينا عاما لولاية ثالثة خلال المؤتمر المقبل.

واستندوا إلى نص المادة 14 من قانون الأحزاب التي تنص على أنه "يجب التصريح بكل تغيير يطرأ على تسمية الحزب أو على نظامه الأساسي أو برنامجه طبق نفس الشروط والشكليات المطلوبة لتأسيسه أول مرة". كما "يجب أن يبلغ إلى وزارة الداخلية مقابل وصل كل تغيير يطرأ على رمز الحزب أو أجهزته المسيرة أو نظامه الداخلي وكذا كل تغيير يهم مقر الحزب داخل أجل خمسة عشر يوما".

والتي تحيل على المادة التاسعة المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية التي تقول إنه "إذا كانت شروط أو إجراءات تأسيس الحزب غير مطابقة لأحكام هذا القانون، فإن وزير الداخلية يطلب من المحكمة الإدارية بالرباط رفض تصريح تأسيس الحزب، داخل أجل ستين يوما يبتدئ من تاريخ إيداع ملف تأسيس الحزب. وتبت المحكمة الإدارية في الطلب داخل أجل 30 يوما من تاريخ إيداعه بكتابة ضبطها وفي حالة الطعن بالاستئناف، تبت المحكمة المختصة في الأمر داخل أجل أقصاه 60 يوما". وهي الشروط نفسها التي تنطبق على تعديل القانون الأساسي

اعتقال مستشار جماعي لحزب العدالة والتنمية متورط في زراعة القنب الهندي

■ طارق ضرار

علمت "النهار المغربية"، من مصادر مطلعة، أن عناصر الدرك الملكي بتطوان، ألقت القبض على مستشار جماعي لحزب العدالة والتنمية بالجماعة القروية الزيتون بإقليم تطوان متورط في زراعة القنب الهندي.

وأفادت المصادر، أن اعتقال المستشار الجماعي في صفوف "البيجيدي"، كان يوم 9 نونبر بعد رصد تحركاته والتوصل بمعطيات تكشف حقيقة نشاطه، حيث جرى التحقيق معه والبحث في المنسوب إليه قبل عرضه على النيابة العامة بتاريخ 11 نونبر، من أجل المنسوب إليه في زراعة القنب الهندي.

وتؤكد المصادر أن النيابة العامة أحالت ملف قضية المستشار الجماعي في صفوف العدالة والتنمية على قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية لتطوان، الذي أمر بمتابعته في حالة سراح مؤقت، وإصدار قرار منعه من مغادرة التراب الوطني.

وأثارت قضية اعتقال مستشار جماعي لحزب العدالة والتنمية، متورط في زراعة القنب الهندي، مزاعم حزبه حول محاربة زراعة "الكيف"، ومواجهة كل من ثبت في حقه الاتجار في القنب الهندي، متناسين أن من بينهم أعضاء يمارسون ذات العمل السري في زراعة القنب الهندي بمناطق الشمال، إلى أن تكشفه أيدي العناصر الأمنية، وتفضح سرهم.

جلالة الملك في الدوحة بعد زيارة موفقة في الامارات

تباحث مع أمير قطر وحفل استقبال رسمي على شرف جلالته

حل جلالة الملك محمد السادس، مرفوقا بصاحب السمو الأمير مولاي إسماعيل، أول أمس الأحد، بدولة قطر في إطار زيارة رسمية. وكان جلالة الملك قد غادر مرفوقا بصاحب السمو الأمير مولاي إسماعيل، أبو ظبي الأحد، وذلك في ختام زيارة عمل وصداقة لدولة الإمارات العربية المتحدة بدعوة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية.

التفاصيل في الصفحة 3

أكثر من مليوني مغربي مصابون بداء السكري 50% منهم نساء

كشفت وزارة الصحة أن أكثر من مليوني شخص بالمغرب، يفوق سنهم 25 سنة مصابين بداء السكري، موضحة أن 50 في المائة منهم يجهلون إصابتهم بهذا الداء، تمثل المرأة 50 في المائة منهم.

وأوضحت الوزارة في بلاغ لها توفرت "النهار المغربية" على نسخة منه، أصدرته بمناسبة اليوم العالمي لداء السكري، الذي يصادف 14 نونبر من كل سنة، والذي اختارت له منظمة الصحة العالمية والفيدرالية الدولية لداء السكري كشعار هذه السنة "المرأة وداء السكري"، أن المرأة المغربية المصابة بداء السكري تواجه العديد من الصعوبات في مراقبة مرضها، وفي نفس الوقت تدبير شؤون أسرتها وإدارة مسؤولياتها العملية...

التفاصيل ص3

وقفات احتجاجية في قطاع التعليم

ينظم الاتحاد الوطني لأطر التربية الوطنية والتكوين، اليوم، وقفات احتجاجية أمام جميع الأكاديميات ووزارة التربية الوطنية، وذلك تنديدا بالممارسات التي تستهدف "ضرب كرامة الأساتذة ومستخدمي ومعلميهم"، وذكر بلاغ الاتحاد أن هذه المبادرة تروم "توحيد صفوف أساتذة المغرب وبث روح نضالية جديدة [illegible] يدا واحدة لمواجهة [illegible] جميع المخططات التخريبية التي تستهدف القضاء على التعليم العمومي"، مشيرا إلى أنه تمت لهذه الغاية صياغة ملف مطلبي "شامل ومستعجل" يتكون من 76 مطلبا أساسيا.

"ONSSA" يتلف 361 طن من المنتجات الغذائية

قامت مصالح المراقبة التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية بحجز وإتلاف 361 طن من المنتجات الغذائية الغير صالحة للاستهلاك، منها 284 طن من اللحوم الحمراء والبيضاء، 38 طن من منتجات البحر، طنين من الحليب ومشتقاته، إلى جانب 37 طن من منتجات غذائية متنوعة، وذلك حسب حصيلة أكتوبر 2017 على مستوى السوق الوطني.

وأكد المكتب، أنه على مستوى الاستيراد تمت مراقبة 56.150 طن من مختلف المنتجات الغذائية، وفي إطار هذه المراقبة تم تسليم 4.100 شهادة قبول، وتم إرجاع 499 طن من المواد الغذائية غير المطابقة للشروط القانونية الجاري بها العمل.

اعتقال مروج الأقراص المهلوسة بأكادير

تمكنت المصالح بولاية أمن أكادير، من توقيف شخص يبلغ من العمر 20 سنة، وبحوزته كمية مهمة من الأقراص المهلوسة.

ويجري إيقاف المشتبه فيه على متن سيارة خفيفة [illegible]، وذلك بعد عملية مراقبة وترصد قامت بها دورية أمنية إثر توصلها بمعطيات بشأن حيازة شخصين لكمية من الأقراص المهلوسة يعتزمان ترويجها.

وأسفرت عملية التفتيش التي أنجزت داخل السيارة أسفرت عن حجز ما مجموعه 497 قرصا مهلوسا، هذا ولايزال البحث جاريا لإيقاف سائق السيارة الذي تمكن من الفرار فور رؤية عناصر الأمن.

وتم الاحتفاظ بالمشتبه فيه تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث الذي تشرف عليه النيابة العامة المختصة.

الاقتصاد
منتدى ميدايز يتبنى إعلان طنجة الداعي إلى إرساء شراكة أوروبية إفريقية على قدم المساواة

رياضة
المنتخب المغربي في التصنيف الرابع في قرعة كأس العالم 2018

الأخيرة
دنيا بطمة تروّج للـ"جلابة" المغربية

هل نظام الحكم في الجزائر يشرف على نهايته؟ 7

بركة يرصد ضعف نمو الاقتصاد الوطني في عهد بنكيران

استقرار مستوى التشغيل ومواصلة اتساع الفوارق على مستوى الدخل بين الجهات

أفاد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، بخصوص مخرجات الدراسة التي أنجزها المجلس حول الثروة الإجمالية للمغرب في الفترة ما بين 1999 و2013، والتي جاءت استجابة لتكليف ملكي سنة 2014، أن قيمة هذه الثروة تجاوزت الضعف، بالأسعار الجارية، حيث انتقلت من 5.904 ملايير درهم إلى 12.833 مليار درهم.

وأوضح بركة، في معرض تقديمه لميزانية المجلس برسم 2018 أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب يوم الجمعة 10 نونبر 2017، أن أهم محرك لنمو الثروة الوطنية يتجلى في الرأسمال غير المادي، الذي يشتمل على الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسساتي، فضلا عن مكونات أخرى للرأسمال الوطني، والمتمثلة في الاستقرار والتاريخ والمكون الشعائري والثقافي.

وبالنسبة لمساهمة الرأسمال غير المادي في خلق الثروة الوطنية خلال الفترة ما بين 1999 و2013، فإنها تقدر بحوالي 60 في المائة، إلا أنها تظل دون حجمها المتوسط في الثروة الإجمالية للبلاد الذي يبلغ 72 في المائة.

وأبرز رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفق ما نقلته البوابة الإلكترونية لحزب "الاستقلال"، أنه تم تسجيل معدل استثمار هام (أكثر من 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 1999 و2013)، توازيه بالمقابل مردودية ضعيفة على مستوى النمو الاقتصادي، فيما أن بلوغ عتبة جديدة من النمو تقارب 4.5 في المائة سنويا، لم يواكبه ارتفاع على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى ذلك تم تسجيل نمو قوي لمتوسط الدخل بالنسبة للفرد الواحد، غير أن الفوارق بقيت متواصلة على مستوى الدخل بين الجهات.

وأكد المصدر نفسه أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سيواصل خلال السنة المقبلة صياغة آرائه وتقاريره في إطار الإحالة الذاتية، التي ستهم عددا من المواضيع، من قبيل المبادلات الاقتصادية بين المغرب والدول الإفريقية، والنظام العقاري والرصيد العقاري، والهجرة وسوق العمل، والاقتصاد الأزرق، فضلا عن التقرير حول الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسياسة الإسكان في العالم القروي، وتثمين القدرات الجهوية كمحرك للنمو.

موقف النهار

يخطط أكثر من 400 مليونير وملياردير أمريكي لإرسال خطاب إلى الكونغرس هذا الأسبوع لمطالبة المشرعين بعدم خفض ضرائبهم، وفقًا لما ذكرته "واشنطن بوست" بل الرفع من بعض الضرائب. يؤمن هؤلاء بأن الثروة لا ينبغي أن تبقى مجموعة في يد قلة لأنها ستصبح غير منتجة. لكن عندنا نحن في المغرب لم نسمع أن ملياردير أو مليونيرا قام بمبادرة أقل من هذه عشرات المرات. ولم نسمع أن واحدا منهم تخلى عن جزء من ثروته لفائدة المجتمع. المسألة مجرد ثقافة. المال للصرف لا للكنز.

مغالطات "الأخ" الأحمدي المغربي

إدريس عدار

أجرى شخص تم تقديمه على أنه زعيم الجماعة الأحمدية بالمغرب مقابلات صحفية، ملأها بالعديد من المغالطات، ولن ندخل في محاورة مضامين "الخرجات" التفصيلية، خصوصا وأن "الأخ" الأحمدي يعترف بأنه تبنى هذا التوجه عن طريق زوجته التي تأثرت بإحدى القنوات التلفزية، فموضوع العقائد معقد ولا يمكن تبنيه بهاته الطريقة، ناهيك أن يصبح هو متزعم الجماعة في المغرب، بما يعني أن "الأخ" الأحمدي لم يبن تحوله العقائدي على أسس معرفية.

إذا كان حقا يمثل "أقلية" بـ600 شخص، حسب ادعائه، ولكم أن تتصوروا أقلية من هذا العدد وسط أغلبية 35 مليونا، فكان المفروض أن ينصب الحوار على مطلب حرية المعتقد، وهي قضية فيها نظر لما يتحول هذا المبدأ إلى دعوة وجماعة، لكن الخروج الإعلامي تم شحنه بمجموعة من الأفكار حول الأحمدية، من باب المفاضلة، على طول الخروج وعرضه كان "الأحمدي" يبرهن على أن طريقته هي الأنسب وهي الإسلام الحقيقي. إذن نحن أصبحنا في المفاضلة وليس الدفاع عن حق شخص، تحول عقائديا، في الوجود.

أخذ الأحمدي راحته في الحديث عن جماعته، معرفا بها وبعقائدها، وبالمسيح الموعود المهدي المنتظر، وكأننا في جلسة علماء يعرضون فيها أفكارهم وعقائدهم بالطعن عليها ويفاضلون بينها، بينما كان المفروض أن يعرف بنفسه لا بالأحمدية، ولأن القناعات التلفزية غير كافية اكتفى بأقوال مؤسسي الجماعة.

جاء الخروج في حمأة الحديث عن "الأقليات الدينية في المغرب"، وهو موضوع أثير بطريقة غير بريئة، إذ يتم الترويج له في غياب تام لتحديد مفهوم الأقليات، وحتى لو سلمنا مسلمة بأن فعلا المستهدف هو الأقليات، فهل يريدون الدفاع عن حقوق لأناس يعتقدون بشكل مختلف أم يريدون منح حق الدعوة لهؤلاء؟!

المعتقد لا سلطة لأحد عليه ولا يمكن بتاتا التحكم فيه، لكن المطالبة بحرية المعتقد هل هي مقترنة أوتوماتيكيا بحرية الدعوة إلى هذا المعتقد؟ طبعا لا يمكن الحديث عن حرية المعتقد في غياب محددات دستورية وقانونية. لقد تم طرح حرية المعتقد أثناء الإعداد لدستور 2011. لكن تم التخلي عنه، فالمشكل ليس دستوريا بقدر ما هو اجتماعي والقوانين بالمحصلة هي تأطير لتطور المجتمع. هل يقبل المجتمع المغربي مثل هاته العقائد؟ يوم يقبلها لن يكون أمام المشرع سوى الاعتراف بها.

الأخ الأحمدي حاول أن يجد مداخيل لدعوته بالمغرب، زعم أن المهدي المنتظر، وهو من عقائد جميع المسلمين، بُعث في جماعته، وهو ادعاء سبق لجماعة العدل والإحسان أن روجت له حيث شاع بين أعضائها في وقت من الأوقات أن الإمام المهدي موجود داخل الجماعة ويأخذ حصص التربية الروحية على يد الشيخ عبد السلام ياسين. والآن لا نعرف مصيره بعد وفاة الشيخ، الجماعة لم تعد تتحدث عنه، مع العلم أن كل المذاهب حددت شروط المهدوية وتكاد تتفق عليها، ولكنها لا تتوفر في الأدعياء.

تتمة ص3

افتتاحية

الجلسة الشهرية بين بنكيران والعثماني

يحل سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، اليوم الثلاثاء، بمجلس المستشارين، لمناقشة السياسة العمومية للحكومة، وهي جلسة حددها الدستور، لكن تحولت مع عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة المعزول إلى منبر لممارسة "الاضطهاد" السياسي في وجه الخصوم، ولا يعرف خطورة هذا الأمر إلا من جربه، حيث يستغل الفترة الزمنية المحددة له في اتهام خصومه السياسيين وحتى حلفائه أحيانا، مع "أنا" زائدة ومتضخمة.

ومن المؤسف أن بنكيران عبث بالبرلمان حيث حوله إلى شبه "حلقة" يمرر فيه النكات الحامضة، بل مكان للتلفظ بكلمات "تحت الحزام"، وعبارات ذات إيحاءات جنسية، مثلما حدث مع برلمانية من حزب منافس، وهي العبارة التي أضحت حديث الركبان وتناولتها صحف عالمية، وهي عبارة معروفة في المغرب ولا تستعمل إلا بإيحاء جنسي. ومرات عديدة حول الجلسة الشهرية إلى تهريج أسف بقدسية المؤسسة التشريعية وأنزلها إلى الحضيض والانحطاط، حتى يمكن وصف الخمس السنوات التي قضاها رئيسا للحكومة بسنوات الانحطاط.

ومع سعد الدين العثماني اتخذت منحى آخر غير أنها أصبحت مثلها مثل جلسة الأسئلة الشفوية، التي يجيب فيها الوزراء، عن أسئلة البرلمانيين، حيث يغرق في تفاصيل الأرقام والمعطيات، التي هي من مهام القطاعات الوزارية، ولا تختلف عن نظيراتها الأسبوعية مما جعل منها جلسة زائدة وإضافية فقط.

ليس مطلوبا من رئيس الحكومة أن يجيب نيابة عن القطاعات، فهي أدرى بشعابها، ورئيس الحكومة هو منسق عمل الوزراء، وليس نائبا عنهم في الشاذة والفاذة، ولا معنى لجلسة يعقدها رئيس الحكومة، وتسمى الجلسة الشهرية لجواب رئيس الحكومة عن السياسات العامة للحكومة، لا معنى لها إذا تحولت إلى الحديث عن أرقام القطاعات.

الجلسة الشهرية محددة دستوريا، والمشرع منزه عن العبث، بما يعني أن الجلسة الشهرية مخصصة للسياسات العمومية وليس للسياسات القطاعية.

حول العثماني الجلسة الشهرية إلى منبر لتلميع صورة حكومته، التي بالكاد تلتمس طريقها، ويحاول وصفها بأنها حكومة إنقاذ المجتمع من ضلال الفقر والتيه السياسي، الذي عاشه مع سنوات رئيس الحكومة المعزول، الذي جعل من البلاد حقل تجارب لنظرياته السياسية والاقتصادية الفاشلة وأدخل حساب الخشيبات للاقتصاد السياسي.

العثماني يسير على نهجه بطريقة أخرى، الأول فوضوي يتبنى الجدل العقيم والثاني عادي لكن يتبنى السياسة التبريرية قصد تلميع صورة الحكومة، التي لا يمكن أن نقرأ لها اليوم إنجازا عظيما غير التدبير اليومي للقطاعات، الذي يمكن أن تقوم به أية شركة مناولة.

لكن الجلسة الشهرية مخصصة لمناقشة السياسات العامة للحكومة، أي الأطر المرجعية لسياسات التشغيل مثلا وليس أرقام التشغيل والبطالة التي هي من اختصاص الوزارة الوصية على القطاع، وليس من مهام رئيس الحكومة تقديم الأرقام ولكن تقديم سياسات أو الحديث عن قضية مشتركة بين مجموعة من القطاعات، وما يقدمه اليوم لا يخرج عن نطاق الجواب عن أسئلة البرلمانيين الشفوية ولا يرقى إلى جلسة شهرية.